التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار أجنبي مباشر و تقديم خدمات

أ.د/ نادية شطاب * أ. زكرياء حمزة **

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة طبيعة العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية، من خلال، خاصة، تحليل الاستثمارات خلال الفترة 2003-2015. فبعيدا عن توريد الخدمات في مجال البناء و البنية التحتية، الدراسة بينت أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني يبرز أساسا في قطاع المحروقات، أين تجسدت عدة عقود شراكة بين شركة سونطراك و شركات بترولية صينية، فضعف التواجد الصيني في قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر، و الذي يعتبر قطاع جد هام لتنويع الاقتصاد، يفترض تدعيمه من خلال توطين الشركات الإنتاجية الصينية في هذا القطاع، خاصة و أن الاقتصاد الصيني في أوج التحول.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، أداء الخدمات، توطين الشركات الصينية، الاستثمار الصيني في الجزائر.

La présence chinoise en Algérie entre investissement étranger direct et prestation de service

Abstract:

This article aims to study the nature of Sino-Algerian economic relations through, in particular, the analysis of investment over the period 2003-2015. Far from providing services in infrastructure and construction, the analysis shows that Chinese direct investment appears exclusively in the hydrocarbon sector where many partnership contracts between Sonatrach and the Chinese oil companies are realized. China's weak presence in the manufacturing sector in Algeria, an essential sector for the diversification of the economy, is now to be filled by the relocation of Chinese manufacturing companies to this sector, especially since the Chinese economy Is in full reconversion .

* أستاذة التعليم العالي – جامعة باجي مختار – عنابة .
**طالب دكتوراه – جامعة باجي مختار – عنابة .

Key words: foreign direct investment, service delivery, relocation of Chinese enterprises, Chinese investment in Algeria.

أولا: المقدمة:

لقد ظلت العلاقات الاقتصادية بين الصين و إفريقيا محدودة لمدة طويلة من الزمن، لكن التطور الصناعي للصين و رغبتها في المحافظة على نسبة مرتفعة من النمو، بالإضافة إلى احتياطي الصرف الكبير الذي تحوزه، سمح لها بإحداث تغيير في إستراتيجيتها. فالحاجة إلى المواد الأولية و الرغبة الصينية في تنويع مواردها الطاقوية، بالإضافة إلى البحث عن أسواق جديدة لسلعها، أدى بها إلى تبني إستراتيجية خاصة باتجاه القارة الإفريقية، فنشاط الشركات الصينية في إفريقيا يرتكز أساسا على بنك التصدير و الاستيراد EXIM BANK، و على بنك التنمية الصيني CHINA DÉVELOPPEMENT BANK اللذين يعتبران المسئولان عن تمويل المشاريع في الدول النامية (CORKIN,2011,P 232)، و ذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات أهمها القروض مقابل الموارد الطبيعية « PRÊTS CONTRE RESSOURCES»، و يسمى في بعض الأحيان النموذج الأنغولي «LE MODÈLE ANGOLAIS».

لقد ارتفع حجم التبادلات التجارية بين الصين و إفريقيا بوتيرة جد متسارعة منذ سنة 2000 حتى سنة 2015، أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية نحو القارة الإفريقية، فهي في تزايد و لكن يبقى حجمها ضعيف مقارنة بالمناطق الأخرى بالعالم، حيث تمثل هذه الاستثمارات الأجنبية نحو إفريقيا ما نسبته 2.9 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في العالم سنة 2014(PAIRAULT, 2015, P 07)، و قد استفادت منها تقريبا جميع دول القارة الإفريقية. تندرج هذه الاستثمارات في إطار التوسع الاقتصادي الصيني في إفريقيا، فالصين تدخل السوق الإفريقية عن طريق قدرتها على تلبية حاجات البلدان الإفريقية لتنافسية سلعها و التي تكون في متناول المستهلك الإفريقي من حيث السعر، و كذلك من خلال مساهمتها في تنمية الناتج الداخلي الخام لبعض البلدان، و في هذا السياق يمثل المغرب العربي للصين سوقا كبيرة تقدر بحوالي 150 مليون مستهلك (LAFARGUE, 2008, P 07).

بالنسبة للتبادلات التجارية بين الجزائر و الصين، فقد كانت ضعيفة نوعا ما قبل 10 سنوات، لكن منذ سنة 2013 أصبحت الصين تحتل المرتبة الأولى كممون للجزائر – بعدما كانت فرنسا تحتل هذه المرتبة لمدة طويلة من الزمن - حيث تجاوزت التبادلات التجارية بين البلدين 8.35 مليار دولار سنة 2015 مقابل 6.9 مليار دولار سنة 2011، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي أكثر من 40%)

MINISTÈRE ALGÉRIEN DU COMMERCE EXTÉRIEUR .2013)

إن العلاقة بين البلدين لا تنحصر فقط على المستوى التجاري بل امتدت كذلك إلى مجال الاستثمارات، حيث نلاحظ استثمارات الشركات الصينية في الجزائر تقريبا في جميع المجالات، و هنا يجب التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بالمعنى الحقيقي و بين أداء الخدمات «LES PRESTATIONS DE SERVICES » ، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية يعبر عن:" استثمارات تشمل وتعكس المصلحة الدائمة و السيطرة على كيان مقيم في أحد الاقتصاديات. و يعرف أيضا على أنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن و ذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، و يمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي عدة أشكال كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج و التملك حيث يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى المؤسسات على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة" (OCDE, 2003, P 263). فيما يخص عملية أداء الخدمات، فهي محصورة فقط في قطاع البناء و الأشغال العمومية و البنية التحتية ، أما بالنسبة لتعريف التمويل من النوع الأنغولي، فيعتبر أداء خدمات مقابل الموارد الطبيعية على عكس تقديم الخدمات مقابل عائد مالي معين، و من ثم فان عقود الخدمات لتوريد البنية التحتية مستبعدة من إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها لا تأخذ شكل امتياز و الذي يعني الحاجة إلى جذب رؤوس الأموال لتحقيق المشروع (PAIRAURLT, 2013, P 27).

مشكلة الدراسة:

مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهي طبيعة استثمارات الشركات الصينية المتواجدة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015 ؟

فرضيات الدراسة: و بناء على التساؤل المطروح، تم صياغة الفرضيات التالية:

- يتمثل نشاط أغلب الشركات الصينية المتواجدة في الجزائر تحت شكل أداء خدمات من خلال مختلف مشاريع البناء و الأشغال العمومية.
- تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في قطاع المحروقات بهدف ضمان التموين بالطاقة.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في القارة الإفريقية:

إن جغرافية الاقتصاد العالمي الجديد تبين تعاظم التواجد الصيني سواء في القارة الإفريقية بصفة عامة أو في الجزائر بصفة خاصة، و ذلك على جميع المستويات، حيث لم يقتصر تواجد الشركات الصينية بالقارة في قطاع البناء و الأشغال العمومية (أداء الخدمات) فقط، و إنما تعداه إلى مجال الاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة في قطاع المحروقات و المناجم، حيث قامت الصين بالدخول في شراكات مع العديد من الشركات الإفريقية و ذلك بهدف ضمان تموينها بمختلف الموارد الطاقوية و المواد الخام و تنويع مصادرها، فعلى عكس الاستثمار في مجال البناء و الأشغال العمومية على شكل أداء خدمات، تظهر شركات صينية في مجال الصناعات الاستخراجية أو في مجال الصناعات التحويلية على الرغم من أن حجمها متواضع إلا أنها في تزايد كما يبينه الشكل التالي:

الشكل 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى القارة الإفريقية 2003-2015 (مليون دولار)

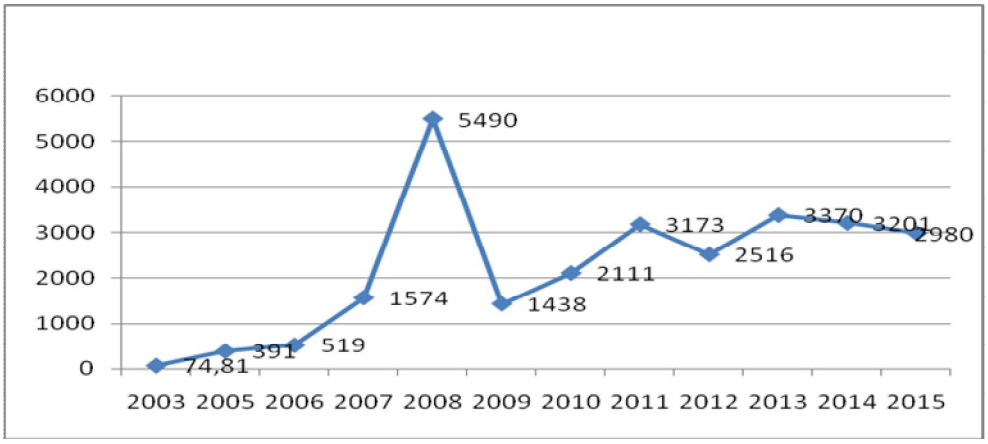

SOURCE : CALCULS PAR LES AUTEURS À PARTIR DES STATISTIQUES DU BUREAU NATIONAL DES STATISTIQUES DE CHINE HTTP://WWW.STATS.GOV.CN/ENGLISH 01/04/2017

من خلال الشكل يلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني نحو إفريقيا قدر بحوالي 0,391 مليار دولار سنة 2005، و هو ما يعادل نسبة 3.18% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في العالم، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة بالنظر لحجم التبادلات التجارية بين الطرفين و لعدد الشركات الصينية المتواجدة في القارة. يلاحظ كذلك أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى سنة 2008 في تزايد مستمر و بوتيرة متسارعة نوعا ما لتقدر بحوالي 5,49 مليار دولار، أي بزيادة تقدر بحوالي 14 مرة مقارنة بسنة 2005، و ترجع هذه الزيادة إلى

مجموعة الاتفاقيات الثنائية بين الصين و إفريقيا في ظل منتدى التعاون الصيني الإفريقي منذ سنة 2000 (www.focac.org) ، بالإضافة إلى صدور الكتاب الأبيض لسنة 2006 و الذي عزز بدوره هذه الاتفاقيات على جميع المستويات. لقد مثل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا سنة 2008 ما نسبته 9،81 % من إجمالي الاستثمار الصيني في العالم، و تمثل أكبر نسبة تم تسجيلها حتى سنة 2015، و لكنها انخفضت مباشرة و بوتيرة جد متسارعة إلى نسبة 2،54 % سنة 2009، أي بانخفاض يقدر بحوالي 4 مليار دولار و ذلك تأثرا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و الركود الذي عرفه الاقتصاد العالمي. هذا الانخفاض لم يدم طويلا حيث اتجهت الاستثمارات الأجنبية الصينية نحو الارتفاع مرة أخرى، و قدرت بحوالي 3.12 مليار دولار سنة 2013، أي بنسبة 3.12 % من إجمالي الاستثمارات الصينية بالعالم، و لكن تباطؤ معدل النمو الصيني في السنوات الأخيرة أدى إلى تراجع الطلب الصيني على المواد الطاقوية و المواد الخام، بالإضافة إلى انهيار بورصة الصين نهاية سنة 2014، و هو ما أدى أيضا إلى انخفاض الاستثمارات الصينية المباشرة مرة أخرى نحو إفريقيا إلى نسبة 2 %، و هو ما يقدر بحوالي 2.98 مليار دولار بالنسبة لسنة 2015، و تعتبر هذه الأخيرة النسبة الأضعف مقارنة بالتدفقات الصينية نحو مختلف المناطق الأخرى في العالم، حيث تعتبر آسيا المنطقة المفضلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية سنة 2015، حيث مثلت نسبة 74.4 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصينية، أي بمبلغ يقدر بحوالي 108.35 مليار دولار، و ذلك راجع إلى التقارب التكنولوجي بين الصين و الدول الآسيوية الأخرى، تليها أمريكا اللاتينية بنسبة 8.6 % (12.6 مليار دولار)، ثم تأتي في المرتبة الثالثة و الرابعة كل من أمريكا الشمالية و أوربا بنسبة 7.4 و 4.9 % (10.72 و 7.12 مليار دولار) على التوالي، و تأتي القارة الإفريقية في المرتبة الأخيرة بنسبة 2 % (2.98 مليار دولار).

إن الهدف الأساسي من تواجد الشركات الصينية بالقارة الإفريقية هو ضمان تموين اقتصادها بالمواد الطاقوية و المواد الخام للمحافظة على مستويات نموها الاقتصادي المرتفعة، لهذا يلاحظ توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية بنسبة أكبر لقطاع المحروقات و المناجم، بمعنى آخر، تكون الاستثمارات الأجنبية الصينية مركزة أكثر في البلدان الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية، حيث استقطبت غانا على سبيل المثال، الحصة الأكبر من الاستثمارات الصينية لسنة 2015 بمبلغ إجمالي يقدر بـ 283.22 مليون دولار، حيث أكثر من نصف إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في القارة الإفريقية لسنة 2015 موزعة بين

07 بلدان رئيسية هي: غانا، كينيا، جنوب إفريقيا، تنزانيا، الكونغو، الجزائر، أوغندا. و نجد أن غانا تحتل الصدارة بنسبة 9.51 % من إجمالي الاستثمارات، تليها كل من كينيا و جنوب إفريقيا بمبلغ 281.81 و 233.17 مليون دولار(9.46، 7.82 %) على التوالي (تم حساب النسب المئوية من طرف الباحث).

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الجزائر

الجزائر كغيرها من باقي الدول الإفريقية، تطورت علاقتها مع الصين، و يلاحظ ذلك بعمق من المنظور التجاري، حيث انتقلت التبادلات التجارية بين الطرفين من حوالي 0.74 مليار دولار سنة 2003 إلى 8.35 مليار دولار سنة 2015، لتحتل الصين خلال هذه السنة المرتبة الأولى كأول ممون للجزائر بمبلغ صادرات يقدر بحوالي 7.5 مليار دولار (BUREAU NATIONALE DES STATISTIQUES DE CHINE 2016)، بعدما كانت فرنسا تحتل هذه المرتبة لعدة سنوات. و لم تنحصر العلاقات الجزائرية الصينية في التبادلات التجارية فقط، بل تطورت إلى عمليات توطين للشركات الصينية لمختلف فروعها في مجال الاستثمار، فبالنسبة لاستقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية لسنة 2015، تحتل الجزائر المرتبة السادسة إفريقيا، بقيمة 210.57 مليون دولار، بعد كل من غانا (283.22 مليون دولار)، كينيا، جنوب إفريقيا، تنزانيا، الكونغو، بقيمة (281.83، 233.17، 226.32، 213.71 مليون دولار) على التوالي، حيث يقدر مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في هذه البلدان حوالي النصف بالنسبة للقارة الإفريقية. منذ سنة 2007، سعت الصين إلى توسيع استثماراتها بالجزائر، و احد أهم القطاعات التي ركزت عليها هو قطاع السيارات، فعلى المستوى التجاري، عرفت السيارات الصينية نجاحا و إقبالا كبيرا من طرف المستهلك الجزائري و ذلك لثلاثة عوامل رئيسية : التكلفة الرخيصة، الطلب الاستهلاكي القوي، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على القروض الاستهلاكية في تلك الفترة. و بالتالي كانت هناك محاولة صينية لنقل صناعة السيارات للجزائر بعد التأكد من وجود سوق واعدة ، ففي سنة 2008 تم الاتفاق بين الجزائر و الصين على خلق منطقة تعاون صناعية وتجارية صينية في الجزائر ، و تحديدا بمستغانم غرب الجزائر متخصصة في تجميع السيارات، و طرفا الاتفاق هما الشركتان الصينيتان JIANGLING MOTORS CORPORATION و JIANGXI COAL CORPORATION GROUP و الشريك الجزائري مجمع معزوز، حيث كان يهدف الاتفاق إلى إنتاج 50000 وحدة خلال 5 سنوات (LISTE, KOLSTER, FUNDANI, 2012, P 10).

في نفس الفترة كذلك تم الاتفاق على مشروع بقيمة 100 مليون دولار بين الشركة الصينية XISHAN و الشركة الجزائرية GM TRADE لإنشاء مصنع تجميع سيارات بسطيف ليبدأ نشاطه في سنة 2009 بإنتاج 11000 وحدة بمختلف أنواع السيارات و خلق 4000 منصب شغل. إلا أن الاتفاقيات السابقة ألغيت بعد عام من ذلك إثر تصريح وزير الصناعة في جانفي 2009 بأن الجزائر مهتمة أكثر بجذب الشركات التي تقوم بالتصنيع وليس التجميع فقط (LISTE,KOLSTER, FUNDANI, 2012, P 14).

و حسب تقرير البنك الإفريقي للتنمية لسنة 2012، كانت هناك زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية منذ سنة 2005 باتجاه إفريقيا، و خاصة الجزائر، حيث حازت على 15 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في إفريقيا لسنة 2007 مقابل 10% سنة 2003. و بالرغم من أن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تركزت أساسا في قطاع الطاقة، إلا أن نسبة الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية تبقى ضعيفة. ولقد أبرز كذلك هذا التقرير الاهتمام المتزايد للشركات الصينية بالتواجد في الجزائر خاصة عبر خلق فروع بهدف تسهيل الولوج إلى الأسواق الأوروبية نظرا لاتفاقيات التجارة التفضيلية التي تربط جميع دول شمال إفريقيا (ما عدا ليبيا) بالاتحاد الأوروبي، فكل السلع المصنعة بالمنطقة تصدر نحو الاتحاد الأوروبي مستفيدة من التفضيلات الجمركية و هذا ما يمنح للمستثمرين الصينيين حافزا أكبر لخلق مصانع بالمنطقة. لكن هذا الاهتمام بخلق فروع إنتاجية في الجزائر لم يجسد على أرض الواقع بالرغم من أن الجزائر تتوفر على ميزات نسبية منها خاصة انخفاض أسعار الطاقة (بنزين، غاز، كهرباء) و انخفاض كذلك سعر صرف الدينار مما يرفع تنافسية المنتجات الموجهة للتصدير**(Chettab, 2015).**

التواجد الصيني في الجزائر كاستثمار أجنبي مباشر حقيقي يلاحظ بصفة معتبرة في قطاع المحروقات، و هذا في سياق سعي الجزائر منذ سنة 2000 إلى زيادة اكتشاف و تطوير حقول البترول مع التوجه إلى تنويع التكنولوجيا و الشركاء بغض النظر عن الشركاء التقليديين (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا...). تعتبر سنة 2002 السنة الحقيقية لبداية الشراكة الجزائرية الصينية في مجال المحروقات، و تبرز هنا الشراكة بين الشركة الصينية SINOPEC و شركة سونطراك لزيادة و تطوير استخراج البترول الخام EOR (récupération assisté du pétrole) من حقل زرزايتين بعين أميناس، في نفس السنة كذلك تم إمضاء عقد من نوع مفتاح في اليد مع فرع تابع لشركة سينوباك بقيمة 525 مليون دولار (75 % الشركة الأجنبية و 25 % مساهمة سونطراك). كذلك تم إمضاء عقد أخر مع شركة سينوباك بمساهمة تقدر بحوالي

41 مليون دولار تضمن بذلك الحق في اقتسام الإنتاج لمدة 20 سنة عن طريق فرع لها يتمثل في شركة Shengli oil field Company. بالنسبة لسنة 2004 نجد شراكة بين فرع آخر لشركة سينوباك هي شركة SIPEPC و شركة سونطراك للبحث و استخراج البترول في ضواحي وادي مية بورقلة (**Pairault, Fachqoul, 2014, p 70**) .

على غرار شركة سينوباك نجد شركة صينية أخرى وهي CNPC حيث أبرمت هذه الأخيرة عقدا سنة 2003 مع سونطراك عن طريق فرع من فروعها و المتمثل في شركة CNODC لبناء مصفاة لتكرير البترول بأدرار بطاقة تكرير 600000 طن في العام، حيث تساهم الشركة الصينية بنسبة 70 % من تكلفة المشروع أي حوالي 350 مليون دولار في إطار عقد BOT (Construire, Exploiter et Transférer) لمدة 25 سنة، و في نفس السنة تم بين هذا الفرع و شركة سونطراك إمضاء عقد يتمثل في تطوير و استخراج حقل البترول في ضواحي توات بأدرار (**Pairault, Fachqoul, 2014, p 72**).

يمكن اعتبار أن التعاون بين الصين و الجزائر منطقي بالنظر إلى حاجة الصين المتزايدة إلى شراء المحروقات للحفاظ على معدلات نموها، وحاجة الجزائر إلى بيع المحروقات لزيادة مداخيلها من العملة الصعبة، و من ثم فان هذا التعاون بينهما يتسم بالعقلانية ولو أن أهدافهما ليست نفسها أو متقاربة بالكامل. فبين سنوات 2000 و 2008 مثلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصينية نحو الجزائر في قطاع المحروقات نسبة 4 %، غير أن التواجد الصيني في مجال المحروقات يبقى أقل من الشركاء الأساسيين للجزائر مثل بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و اسبانيا، حيث يمثلون أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع بنسبة 57 % (**Pairault, 2013, p 35**)، لكن يلاحظ أنه بين سنوات 2011 و 2013 تغيرت الموازين، حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية إلى 2.8% مقارنة بسنة 2009 أين كانت نسبة الاستثمارات الأجنبية الصينية تقدر بحوالي 6.1 %، كذلك بالنسبة لكل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و اسبانيا (18.1، 11.7، 3.7 % على التوالي) (**وزارة الطاقة و المناجم 2014**) و لكن يبقى دائما التواجد الصيني ملحوظا في هذا المجال.

إذا تمت مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية الواردة إلى الجزائر و دول المغرب العربي، يلاحظ أنه منذ سنة 2003، تم تسجيل تطورات ضئيلة جدا إلى كل من تونس، المغرب، ليبيا و موريتانيا مقارنة بالجزائر حتى سنة 2015 كما يبينه الشكل التالي:

الشكل 02: تدفقات الاستثمارات المباشرة الصينية إلى دول المغرب العربي 2003-2015 (مليون دولار)

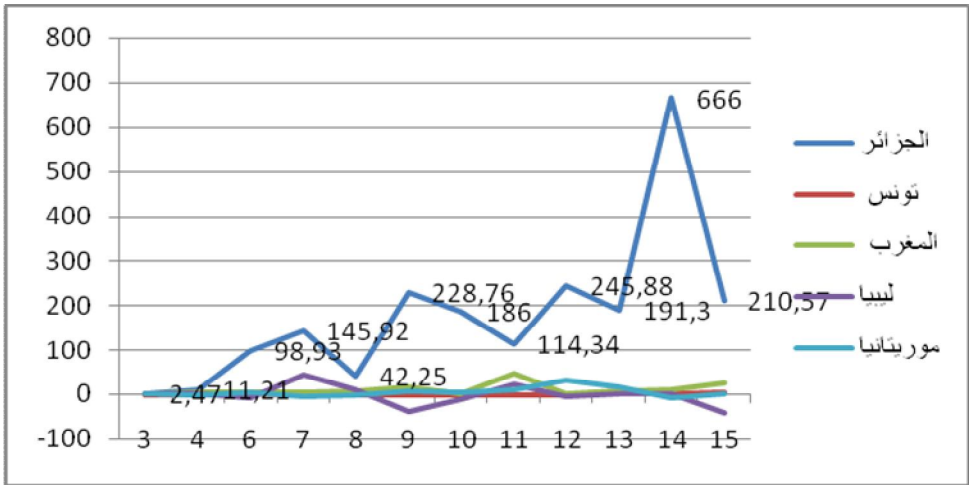

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة التجارة الصيني
05/04/2017http://french.mofcom.gov.cn

بالنسبة للجزائر تمثل سنة 2003، كبداية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية ، حيث عرفت تطورات معتبرة إلى أن بلغت 191.30 مليون دولار سنة 2013 و انتقلت إلى 666 مليون دولار سنة 2014، و من ثم تقدر نسبة استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية مقارنة بدول المغرب العربي خلال سنة 2014 نسبة 98.23 %، لتسجل سنة 2015 انخفاضا شديدا حيث بلغت 210.5 مليون دولار فقط و هذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول عالميا.

رابعا: الشركات الصينية كموردة خدمات في الجزائر «Prestation de service»

بعد أن مثلت الصين شريكا تجاريا مهما لدول شمال إفريقيا، امتد تواجدها إلى توريد البنية التحتية، إلا أن تواجدها في قطاع الصناعات التحويلية يبقى ضعيفا نسبيا **(Liste, Kolster, Fundani, 2012, p 13).** بالنسبة للجزائر و مع ارتفاع عوائد المحروقات، منذ سنة 2000 عملت السلطات العمومية على إتباع ثلاث مخططات للإنعاش الاقتصادي، أولها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بقيمة 07 مليار دولار، بالإضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بقيمة 156 مليار دولار، و أخيرا المخطط الخماسي 2010-2014 بقيمة 286 مليار دولار، و قد هيمن تطوير مشاريع البنية التحتية بجميع أنواعها (طرق، موانئ، مطارات،

سكنات.....) على نسبة كبيرة من الأموال المخصصة للبرامج السالفة الذكر و التي تراوحت نسبتها ما بين 50 % إلى 70% ، و قد حازت شركات البناء و الأشغال العمومية الصينية حصة كبيرة من المشاريع المنجزة و التي هي قيد الانجاز حاليا **(Valerie, 2006, p 22).**

الشركات الصينية تملك أفضلية من ناحية التكاليف مقارنة بالشركات الفرنسية على سبيل المثال، و التي تكلفها الاستثمارات 50 % أعلى من العرض الصيني و بنفس المواصفات تقريبا، و هو ما يفسر تركز الاستثمارات الصينية في الجزائر في مجال البناء و الأشغال العمومية (**Valerie, 2006, p 07).** فبين توريد الخدمات و الاستثمار الأجنبي المباشر، يتم التطرق في بعض الأحيان إلى النموذج الأنغولي، و الذي يعني تسديد مستحقات خدمات الشركات الصينية على شكل موارد طبيعة، و هذا الأمر لا ينطبق على الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة تصدر المحروقات نحو الصين، و هنا تكمن العلاقة الخاصة بين الجزائر و الصين **(Chettab, 2014)**، مما جعل الجزائر الوجهة الأولى المفضلة للصين في القارة الإفريقية سنة 2015، فالتواجد الصيني بالجزائر يعتبر ظاهرة مميزة، و حسب تقرير البنك الإفريقي للتنمية لسنة 2012، فازت 50 مؤسسة صينية بعقود بناء بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 20 مليار دولار، و هو مبلغ معتبر، يضع الجزائر كأكبر سوق إفريقية بالنسبة لشركات البناء الصينية و أحد أهم الأسواق بالعالم **(Lafargue, 2008, p 2).**

يوضح كذلك التقرير أن هذه العقود تخص خاصة بناء المساكن بتكلفة منخفضة بالإضافة إلى بناء شطرين من الطريق السيار شرق-غرب، وتبرز في هذا السياق الشركة الصينية Construction Engineering corporation State China CSCEC التي قامت ببناء العديد من المنشات مثل فندق الشيراطون بالجزائر، كما قامت كذلك ببناء العديد من البنية التحتية المدنية و الصناعية مثل المركز الإستشفائي بوهران، و كذلك توسيع مطار الجزائر و إنهاء المقر الجديد لوزارة الخارجية. أما الشركتان الصينيتان CITIC-CRCC قامتا ببناء الشطرين للطريق السيار شرق غرب بمبلغ يقدر بحوالي 6,2 مليار دولار**(Lafargue, 2008, p 4).**

تمثل عقود العمل بين الشركات الصينية و بلدان المغرب العربي في الفترة 2003 – 2011 نسبة 7.5% من رقم الأعمال الذي حققته الصين في العالم و هذا دائما في قطاع البناء و الأشغال العمومية، و هو ما يمثل أيضا 24.1 % من إجمالي ما حققته في إفريقيا. بالنسبة لبلدان المغرب العربي، حازت الجزائر على نسبة 68,4 % من رقم الأعمال، تليها ليبيا بحوالي 20,8 % في المرتبة الثانية، و حسب دراسة لبنك التنمية الإفريقي لسنة 2011، فازت الصين بـ 80 % من عقود البنية التحتية في الجزائر و التي أصبحت من أكبر الأسواق بالنسبة للصين بالخارج في ما يخص تنمية و تطوير البنية

التحتية **(Castel, Mejia , Kolster, 2011, p 5).**

تعتبر الجزائر أول بلد إفريقي مستقبل لخدمات الشركات الصينية بنسبة 14.3%(بمبلغ يقدر بـ 51.4 مليار دولار) خلال الفترة 2003-2015 و تأتي بعدها أنغولا بنسبة 13.9 % **(Annuaire statistique de la Chine).** هذا النوع من الا ستثمار و ا لذي تعكف على تجسيده الشركات الصينية لا يمكن اعتباره ا ستثمار أجنبي مباشر، لأنها لا تصبح لا مالكة و لا حتى صاحبة حق في هذه البنية التحتية، و هذا حسب تعريف المؤسسات الدولية للا ستثمار الأجنبي المبا شر. فالمعطيات المتوفرة في وزارة التجارة تظهر وجود 784 شركة صينية مسجلة في السجل التجاري في أواخر جويل ية 2013 (104 شخص طبيعي و 680 شخص معنوي) ، والوكا لة الوطن ية الجزائرية لتطوير الا ستثمار تظهر وجود 22 مشروع ا ستثمار صيني الأصل في الفترة 2002 حتى 2011، و بالنسبة لنفس الفترة، يظهر موقع وزارة التجارة الصيني وجود 64 شركة صينية حصلت على رخصة الا ستثمار في الجزائر (يصبح ا لرقم 84 إذا مددنا الفترة حتى 31 جويلية 2013) ، و إذا تم التدقيق في نشاط هذه الشركات نجد ثلثها فقط يقوم باستثمار أجنبي مباشر أي بنسبة 26.9 % فقط **(Pairault, 2014, p 112)**، حيث تقدر قيمة تدفقات الا ستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية الإجمالية نحو الجزائر منذ سنة 2003 حتى سنة 2015 حوالي 2.4مليار دولار مقابل أكثر من 50 مليار دولار بالنسبة لتوريد الخدمات في قطاع البناء و الأشغال العمومية، و هنا نلاحظ الفرق الكبير بين نوعي الا ستثمارات الصينية في الجزائر، كما يبينه الشكل التالي:

شكل03: طبيعة استثمارات الشركات الصينية في الجزائر 2003-2015

(مليار دولار)

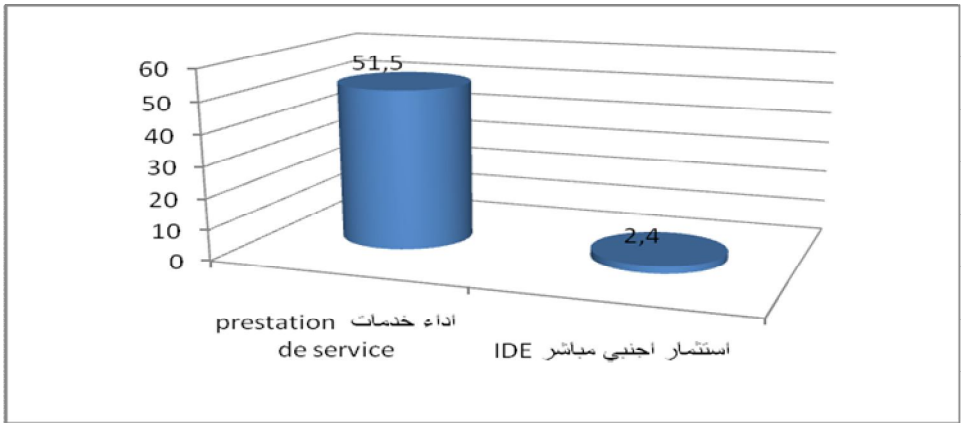

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التجارة الصينية

08/04/2017http://french.mofcom.gov.cn

و من ثم نجد أن الشركات الصينية التي تعبر حقيقة عن استثمار أجنبي مباشر حقيقي، مقتصرة في قطاع المحروقات فقط، و فيما يخص الشركات الصينية الأخرى في مجال أداء خدمات، يمكن ملاحظة أنه لا يوجد تحويل لرؤوس أموال من الصين إلى الجزائر لتجسيد المشاريع، بل الجزائر تستقبل خدمات و تعمل على تسديدها عن طريق تحويل أموال إلى البنوك الصينية، على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يعني استقطابا لرؤوس أموال من الخارج بامتلاكها على الأقل 10 في المائة من رأس مال المشروع.

الخاتمة:

العلاقة بين الجزائر و الصين هي علاقة خاصة و مختلفة مقارنة بعلاقة الصين بباقي الدول الإفريقية، فالجزائر لا تبحث عن دعم مالي أو تبحث عن تمويل مشاريعها بانتهاج النموذج الأنغولي " قروض مقابل الموارد الطبيعية"، بل تقوم بتمويل مشاريعها بالاعتماد على عوائد المحروقات، و من ثم الجزائر تبحث عن تحويل المعرفة و التكنولوجيا بهدف تنمية اقتصادها و تنويعه عن طريق خلق فروع لشركات أجنبية في مجال الإنتاج. و من خلال ما سبق، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التواجد الصيني في الجزائر انحصر بصفة كبيرة في مجال البناء و الأشغال العمومية (bâtiments et travaux publics) ، فالشركات الصينية في هذه الحالة تعتبر كشركات مقاولاتية، تقوم ببناء سكنات أو مرافق عمومية..... بالمقابل الجزائر تقوم بالتسديد عند الانتهاء من الأشغال، فليس هناك تحويل لرؤوس أموال من

الصين إلى الجزائر للقيام بالمشاريع، بل الجزائر تقوم بالتسديد عن طريق تحويل الأموال إلى الصين أو إلى بنوك أخرى، ويلاحظ ذلك بالنسبة لجميع الأشغال التي تقوم بها الشركات الصينية في هذا المجال كالطريق السيار شرق-غرب أو المسجد الكبير بالعاصمة، ففي هذه الحالة الصين لا تصبح لا مالكة و لا صاحبة حق عند انتهاء المشروع و بالتالي لا تصنف هذه المشاريع ضمن الا ستثمارات الأجنبية المباشرة. و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- تواجد الشركات الصينية كا ستثمارات أجنبية مبا شرة حقيقية يكون تواجدها محصورا في قطاع المحروقات فقط،أين يكون هناك تحويل لرؤوس أموال من الصين إلى الجزائر لمدخول في شراكة بنسبة معينة (على الأقل 10 %) كما رأينا سابقا الشراكة بين شركة سونطراك و SINOPEC أو CNPC. و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

المراجع :

1- François Lafargue, « **Nouveaux acteurs économiques en mediterranée.la chine en Afrique du nord** »,IEMed,2008, www.iemed.org/anuari/2008/farticles/f68.pdf

2- Janvier Liste, Jacob Kolster, Nono Matondo-Fundani, « **Investissements chinois et création d'emplois en Algérie et en Égypte** », Note économique,2012.

3- Lucy Corkin, « **L'Exim Bank à Luanda Modèle angolais ?** », Outre-Terre 2011/4 (n° 30), p. 227-239.p 229

4- Nadia Chettab, « **De l'Euro-Afrique à la Sino-Afrique: menaces ou opportunités pour les activités industrielles et commerciales en Algérie** », Communication présenté le 10 décembre 2015 à l'institut français, Annaba.

5- Niquet Valerie. **« La stratégie africaine de la chine »** , Http: //www ifriorg/fils/politique étranger/ PE 2 2006 niquet PDF.

6- Nadia Chettab, « **L'Afrique et les locomotives économiques du sud : état et perspective**» Communication présenté in Journée d'études « Bandung 60 ans après : Quel bilan ? », Université de Paris I Panthéon-Sorbonne.le 27 juin 2014

7- OECD (2003), OECD Economic Outlook, n°73, 2003/1, 263 p., www.oecd-ilibrary.org/econo mics/ oecd-economic-outlook-volume-2003-issue-1_eco_ outlook-v2003-1-en

8- Thierry Pairault. **China's economic presence in Algeria**. https://halshs.archives-ouvertes.fr/UMR-CCJ. 2015. <halshs-01116295>

9- Thierry Pairault. « **Les entreprises chinoises sous la tutelle directe du gouvernement illustrées par leur investissement en Afrique** ». Revue de la régulation. Capitalisme, institutions, pouvoirs, Association Recherche et régulation, 2013, 1er semestre / Spring 2013 (13), p27.

10- Thierry Pairault, Karima Fachqoul 2014,**« l'Algérie et la diplomatie pétrolière de la chine** », article publié dans l'ouvrage « Chine- Algérie : une relation singulière en Afrique », Riveneuve édition 2014.

11- Thierry Pairault, **« Entreprises chinoises en Algérie** », article publié dans l'ouvrage « Chine- Algérie : une relation singulière en Afrique », Riveneuve édition 2014. p.105-117

12- Vincent Castel, Paula Mejia et Jacob Kolster, « **les BRIC en Afrique du nord : les enjeux sont-ils en train de changer ?** », Note analytique trimestrielle pour l'Afrique du nord.2011.

المواقع الالكترونية:

13- Annuaire statistique de la Chine [diverses années] à http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/ 25/03/2017

14- bureau nationale des statistiques de chine (BNSC) (http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata) 01/04/2017

15- forum de coopération chine Afrique www.Focac.org 28/03/2017

16- ministère du commerce de la république populaire de chine http://french.mofcom.gov.cn/ 08/04/2017

17- ministère du commerce http://www.commerce.gov.dz/

18- ministère des énergies et des mines http://www.energy.gov.dz/